

**الفصل الأول**  
**منهجية صياغة المشروع الاقتصادي**

## الجزء الأول

### الأسس العلمية الحديثة لصياغة المشروع الاقتصادي

المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي ،  
يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال  
ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع . ( والمشروع تحكمه مجموعة كبيرة  
من المحددات أهمها ) :

- # المحددات التي تحقق أهداف المشروع .
  - # المحددات التي تنظم إدارة النشاط .
  - # مجموعات النشاط الإنتاجي للمشروع .
  - # الفروض البيئية - والطبيعية .
  - # عناصر النظام الاقتصادي المحلي والدولي - ومشروطية التوافق .
  - # عناصر التحديث الفني للمشروع .
- والمشروع خاضع لإدارة الأطراف المختلفة ( ذات المصلحة فيه ) - وهذه الأطراف  
يمكن تقسيمها إلى :

- أولاً : الأطراف المؤسسة للمشروع ( أفراد - هيئات - حكومات ) .
- ثانياً : الأطراف المستخدمة لنتائج نشاط المشروع ( المستهلكين ) .
- ثالثاً : الأطراف الوسيطة ( المؤسسات القانونية المنظمة لحركة النشاط الاقتصادي  
للمشروعات : هيئة الاستثمار - الضرائب ... ) .

رابعاً : الأطراف ذات النشاط التعاملي - أو التنافسي ، لنشاط المشروع .

كما أن المشروع له بعض المظاهر التي تحده ككيان اقتصادي - أهمها :

# الموقع الجغرافي للمشروع - وهذا العنصر له أكثر من معنى .

أ - المساحة الحقيقية التي يقام عليها المشروع .

ب - المنطقة التي ستخضع لتأثير بناء المشروع وإقامته .

- منطقة ( مناطق ) الموارد الطبيعية .

- منطقة ( مناطق ) الإمداد بالعنصر البشري .

- منطقة ( مناطق ) الطاقة .

- منطقة ( مناطق ) التكنولوجيا .

- منطقة ( مناطق ) المساهمة في رأس المال .

ج - المنطقة ( المناطق ) التكاملية - أو - التنافسية لنشاط المشروع .

# الأفق الزمني للمشروع :

- الزمن المحدد لاستكمال إقامة المشروع .

- الزمن المحدد لعملية التطوير المستقبلية .

- الزمن العام لنشاط المشروع .

والمشروع عامة : مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج ، تكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته ، بفارق يعرف بعوائد العملية

الإنتاجية (أو - عوائد الإستثمار) في المشروع<sup>(\*)</sup> - تحت تأثير العناصر البيئية العامة للمشروع.

والمشروع كيان نشط ومتطور : عندما تتاح له عناصر التطوير - ويؤكد على هذا المعنى الاقتصادي الأستاذ / ألبرت هيرشمان Albert O. Hirschman - في مؤلفه « Development Projects - Observed, P.I. » - بقوله :

"Connotes purpose fulness, some minimum size, a specific location, the introduction of something qualitatively new, and the expectation that a sequence of further development moves will be set in notion... Development project are privileged partictes of the development process".

والمشروعات الخدمية والإنتاجية لا تختلف في حالة إجراء التحليلات الأولية لها - حيث إنها تشترك من حيث احتياجاتها إلى مدخلات أولية ، ثم إجراء عملية تشغيل لتحويل هذه المدخلات من ناحية الصلاحية إلى نتائج تفي بالاحتياجات المستهدفة ، وعلى هذا الأساس .. تخضع المشروعات كلها إلى تقدير أو تنمية باستخدام معايير متماثلة الفروض - وذلك على أساس تثمان قيمة الخدمات ، وتحويلها إلى قيم مادية قابلة للتقييم الاقتصادي .

---

(\*) ويعرف الأستاذ / ر . بيتالي PITALE - المشروع في مؤلفه "Project Appraisal Technique" صفحة ٢٧ :

In the precise sense, a project is a specific activity on which money is spent in the expectation of returns. There is therefore a specific starting point, a specific end point and it is intended to achieve a specific objective. In addition, a project has a specific geographic location and would serve a group of population. The project will have specific authority to implement it.

والتحليلات الأولية للمشروعات هي ما يطلق عليها أعداد - أو تئمين المشروع - أو الصياغة المبدئية للمشروع - وهي تمر بالمراحل التالية<sup>(\*)</sup> :

### **المرحلة الأولى : تحديد طبيعة المشروع Identification :**

وفي هذه المرحلة .. يتم استعراض البدائل المطروحة لأوجه الاستثمارات المعنية التي تتلام مع مجموعة المستهدفات الاقتصادية للمشروعات ، والمدخلات المادية والتكنولوجية المتاحة والممكنة خلال الأفاق الزمنية ، التي يبني على أساسها التصورات المبدئية لعمليات الإنشاء والتشغيل ، والتسويق ، وتتم هذه المرحلة من خلال مجموعة المؤسسين للمشروع سواء كانت هذه المجموعة فردية خاصة - أو جماعية - أو عامة - أو رسمية ، ويتم تحديدها عامة حسب طبيعة المشروع - ويمكن أن نطلق عليها : مجموعة أصحاب رؤوس الأموال .

### **المرحلة الثانية : تحديد الفنون الإنتاجية والاقتصادية والإدارية للمشروع :**

#### *Preparation or Formulation*

في هذه المرحلة يتم وضع التصميمات الفنية والتكنولوجية للعملية الإنتاجية للمشروع ، بكامل عناصرها ، اعتماداً على الخبرات الفنية العلمية والتطبيقية ، وكذلك يتم إعداد التخطيطات الأولية للهياكل الإدارية والتنظيمية للمشروع ، وأيضاً التصورات المبدئية للاحتياجات المادية والاقتصادية ، وكذلك تحديد الجهات المتخصصة في النواحي الفنية والمالية التي سيتم الاستعانة بأنشطتها لتنفيذ المشروع . وتتم هذه المرحلة من خلال المجموعات الفنية المساعدة لأصحاب رؤوس الأموال ، أو مكاتب الخبرة ، وهو ما يطلق عليه المجموعة الاستشارية .

(\*) نتيجة الأهمية التي يؤديها البنك الدولي في إنشاء وتوجيه المشروعات داخل البلدان التي تستفيد من الأداء الإقراضى للبنك ... سوف نستعرض بورة صياغة المشروعات ( التحليلات الأولية ) داخل البنك في نهاية الفصل .

### **المرحلة الثالثة : تحديد عناصر التنمية للمشروع – Appraisal :**

في هذه المرحلة .. تحدد المجموعة الاستشارية الصفات البيئية للمشروع من حيث الطبيعة الفنية للمشروع ، وكذلك - المناخ القانوني الدستوري الرسمي لمنطقة الإنشاء ، وأيضاً - البيئة المالية والاقتصادية لمنطقة الإنشاء ، والعلاقة بين النظم المالية والاقتصادية والقانونية ، ومدى التأثيرات المتبادلة بين هذه النظم ، وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي للمشروع ، ثم يتم في هذه المرحلة تقديم العوائد / النفقات للمشروع ، وذلك خلال العمر الافتراضي للمشروع كله ، ومن خلال المراحل المختلفة لتطوره أيضاً ؛ على أساس العملية الإنتاجية للمشروع :

- # ستكون ثابتة على طول زمن نشاط المشروع .
- # سيتم البدء - بحجم معين عن النشاط ، ثم تتم عملية إضافات آخر لحجم الإنتاج سواء بالزيادة ، أو بالنقص .
- # سيتم إدخال مستحدثات إنتاجية جديدة على الخطط الثابتة ( تكنولوجيا أكثر تطوراً ) للإنتاج .

### **المرحلة الرابعة : إجراء المفاوضات المالية الخاصة بالمشروع – Negotiations .**

في هذه المرحلة .. يتم إجراء المفاوضات المالية بين المؤسسين والمنظمين للمشروع إذا كانوا هم أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة - ولكن في حالة تنفيذ المشروع بواسطة قروض استثمارية من بيوت المال على اختلاف نشاطاتها ، أو جنسيتها ، تكون المفاوضات بين المنظمين والدائنين ، ويتم إجراء اتفاقيات تدون في صيغ تعاقدية بعد التوقيع عليها ، وتحفظ في وثائق المشروع .

## **المرحلة الخامسة : التجهيزات الخاصة بالمشروع والمتابعة**

### *Implementation and Supervision*

في هذه المرحلة .. يتم إعداد المشروع وفق ما تم التوصل إليه من بيانات في المراحل المتتالية السابقة ، ويتم عملية المتابعة من قبل أصحاب رؤوس الأموال ، أو المؤسسين .

## **المرحلة السادسة : التقييم Evaluation .**

وعملية التقييم تتم دائماً في الجهة المقرضة ، التي تقرر مدى صلاحية فكرة المشروع ، وأهدافه ، وحجم المخرجات المستهدفة تحقيقها ، وكذلك العوائد ، والنفقات ، وتنتهي بإقرار القرض ، أو المساهمة المالية في المشروع . وتمثل هذه المرحلة نهاية عملية التحليلات الأولية للمشروع ، وتبدأ بعدها مرحلة صياغة المشروع .

## **صياغة المشروع Project Formulation :**

تحدد الصياغة الخاصة بالمشروع على مراحل ما قبل الفحص Preinvestment Phase وهي المرحلة الممتدة منذ بداية نشأة الفكرة حتى إعداد التحليلات النهائية للعناصر الأساسية - وهذه المرحلة تتواجد على ثلاثة أطوار متعاقبة ، يتم على أساسها الاتفاق على تنفيذ المشروع أو رفضه ، وهذه الأطوار الثلاث هي :

## **أولاً : الدراسة المبدئية Preliminary Study :**

تعتمد الدراسات المبدئية للمشروعات على تجميع بعض المعلومات الأولية ، وإجراء التحليلات المناسبة لها ، بهدف مساعدة متخذ القرار على تحقيق وتقييم عنصر الموارد المتاحة للمشروع ، وأيضاً الممكنة حتى يستطيع اتخاذ قرار بتوسع نطاق الدراسات الخاصة بها - ولا يمكن إعتداد الدراسة المبدئية في صياغة المشروع إذ لم تأخذ في

حساباتها الهدف القومي النهائي للمشروع - أي - درجة التطابق والتنسيق بين الأهداف الخاصة للمشروع ، وخطط التنمية وأهدافها لبلد المقر للمشروع .

### **ثانياً : دراسة ما قبل دراسة الجدوى Pre-Feasibility Study :**

تهتم هذه الدراسة بالتوصل إلى أهمية جدوى المشروع الاقتصادية ، وعلى أساس نتائجها يتم اتخاذ القرار بإلغاء المشروع والمقترح الاستثماري ، وعدم تنفيذ دراسات الجدوى النهائية ، أو اتخاذ قرار بجدوى المشروع ، واتخاذ قرار بإجراء الدراسات التفصيلية الخاصة للمشروع .

### **ثالثاً : تقرير دراسة الجدوى Feasibility Study report :**

تقرير دراسة الجدوى .. هو دراسة تفصيلية وشاملة لكل عناصر المشروع الفنية والتسويقية والإدارية والتنظيمية والمالية والاقتصادية ، ونتائج هذه الدراسات التفصيلية من شأنها الوفاء بالمتطلبات التي يحتاجها متخذ القرار الاستثماري ؛ لأن يقرر إذا كان المشروع سوف يتم تنفيذه ، أو تأجيله ، أو إلغاؤه .

وينحصر تقرير دراسة الجدوى بين مرحلة الصياغة - ومرحلة التثمين والتصديق على جدوى إقامة المشروع . وتحتوي مرحلة صياغة المشروع التعرف على اختيارات المشروع الاستثمارية ، وذلك عن طريق التنسيق مع الهيئات التخطيطية والاقتصادية للدولة .

ويفترض أن يحتوي تقرير دراسة الجدوى على المعلومات التفصيلية التالية :

#### **# المعلومات العامة General Information :**

من العناصر الأساسية لتقرير دراسة الجدوى أن يحتوي على تحليل كامل للصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، بحيث تشمل مراحل تطور الصناعة ، وحجم الإنجازات التي تحققت فيها ، والتوصيف الكامل لها ، والحجم المتاح لزيادة الإنتاجية فيها ، وأيضاً دور

القطاع الرسمي والعام ، واختيار التكنولوجيا .

#### # التقرير المبدئي للمتغيرات Preliminary Analysis of Alternatives :

يفترض أن يشمل هذا التقرير على المعلومات التالية :

- الفجوة بين العرض والطلب ، ومعدل الإيرادات المنتظرة .

- القدرة الإنتاجية للمشروعات التي مازالت تحت الإنشاء وتحت إعداد التقرير .

- قائمة كاملة بجميع الوحدات الموجودة في الصناعة .

- قائمة كاملة بالمشروعات التي صدرت لها تراخيص إنتاج .

- الجدوى الفنية للمشروعات المقترحة .

- موقع المشروع واحتياجاته .

- متطلبات النقد الأجنبي .

- احتساب الفائدة / الاستثمار لأكثر من مقترح .

#### # وصف المشروع Project Description :

ويحتوي وصف المشروع على البيانات التالية عن :

# التكنولوجيا المتاحة والممكنة ، وطرق الفن الإنتاجي الملائمة .

# درجة التفاؤل للموقع .

# السكان - والبنية الأساسية للمشروعات .

# درجة التلوث والآثار الأخرى على البيئة .

# احتياجات المشروع من العناصر الإنتاجية المختلفة .

# نفقات مجموعة العناصر الأساسية والمساعدة للإنتاج .

# خطة التسويق *Marketing Plan* :

يجب أن تشمل على البنود الآتية :

# البيانات الممكنة عن الطلب والعرض المتتابع في كل من :

أ - مناطق النماذج المختارة لعمل تقديرات عناصر التسويق المختلفة .

ب - المناطق المنتظر أن تمثل أسواقاً حالية ومرتبطة لعمليات التسويق .

# تقديرات درجة حساسية السعر ، وتحليل لاتجاهات الأسعار السابقة .

# احتياجات رأس المال والنفقات *Capital Requirements and Costs* :

يجب التحديد بدقة للاحتياجات المالية للمشروع . وتجنب المبالغة فيها ، وأيضاً التقديرات الناقصة والهادفة إلى تحفيز اتخاذ القرار لإنشاء المشروع ، حيث إن كلا التقديرين يؤديان إلى حدوث أزمات مالية في حياة المشروع ، قد تؤدي إلى توقفه وإلغاء المشروع ، وفقد الجزء الذي تم إنفاقه .

# احتياجات التشغيل والتكلفة *Operatincn Requirements and Costs* :

ويقصد بنفقات التشغيل - النفقات التي يتحتم إنفاقها لبدء الإنتاج التجاري للمشروع - والبيانات الخاصة بهذه النفقة يجب أن تحتويها دراسات الجوى التفصيلية للمشروع ، التي يتصور أن تشمل بيانات عن :

- المواد الخام والوسيلة .

- الطاقة والوقود .

- المرافق والإصلاحات والصيانة .

- العمالة والمهارات الفنية .
- مصاريف البيع والنفقات الأخرى .

#### # التحليل المالي *Financial Analysis* :

يهدف هذا النوع من التحليل للمعلومات إلى إعداد بعض القياسات والمؤشرات المالية للمشروع ، كما يهدف إلى إعداد ميزانية أولية - أو تصور قائمة مالية أولية للمشروع ، وعلى هذا يفترض أن يقدم التحليل المالي بيانات إضافية عن .

- الضرائب الواجب سدادها .
- الاحتياجات النقدية الأجنبية .
- الحوافز للصناعات .
- تحليل الحساسية ، وخاصة حساسية معدل الفائدة .

#### # التحليل الإقتصادي *Economic Analysis* :

ويحتوي هذا التحليل على تحليلات تفصيلية للفائدة الاجتماعية - وإن تطلب ذلك إجراء تعديلات في البيانات المتعلقة بالتكاليف والفوائد . وأهم هذه التعديلات ذلك التعديل الذي يشمل تصحيح النفقات والمدخل ؛ ليعكس القيمة الحقيقية للعملة الأجنبية ، والعمل ، ورأس المال .

كما أن التحليل الإقتصادي يجب أن يوضع مدى أثر نشاطات المشروع على التجارة الخارجية وتأثره بها .

ويتحليل هذه البيانات التي يجب أن تحتويها دراسة الجدوى .. أمكن تحديد مجموعة العناصر التي يفترض أن تفي بها دراسة الجدوى على هيئة قائمة لفحص تقرير دراسة الجدوى - كما يلي :

- # فحص السياسة العامة بالنسبة للصناعة .
- # مواصفات المواد والتكنولوجيا المتغيرة للإنتاج .
- # قائمة وصف المواقع المتغيرة .
- # التقديرات المبدئية للدخل من المبيعات .
- # نفقات رأس المال ، ونفقات التشغيل للمتغيرات المختلفة .
- # التحليل المبدئي للفوائد للاختبارات المختلفة .
- # تحليل السوق .
- # مواصفات نماذج المنتج وأسعار المنتج .
- # فحص المواد الخام ، ومواصفات المصادر لعرض المواد الأولية .
- # تقدير طاقة المواد ، وأسعار الناتج .
- # قائمة بالمعدات الرئيسية بالنوع والحجم والنفقات .
- # قائمة بالمعدات المساعدة بالنوع والحجم والنفقات .
- # مواصفات مصادر الإمداد بالمعدات وعملية المهارة .
- # مواصفات الموقع وتكملة الفحص الضروري .
- # قائمة بالمباني ، والتشييد ، وتسهيلات الموقع ، والمساحة بالنوع والحجم والنفقات .
- # مواصفات مصادر العرض ، فيما يختص بالنفقات ونفقات النقل الأخرى ، وخدماتها ، والإمداد بالطاقة والمياه .

# تنفيذ التصميم والنماذج .

# توصيف مهارات العمالة أو نفقات العمل .

# تقدير متطلبات رأس المال والتشغيل .

# مراحل النشاط والنفقات أثناء التشييد .

# تحديد قياسات مشاكل البيئة .

# تحليل الفائدة .

# حالة الإستعداد لإتمام المشروع في الزمن المخطط .

هذه هي قائمة محتويات دراسة الجوى - وهي مجرد نموذج - يمكن الحذف منه ، أو الإضافة إليه . ولكن هذه القائمة تفيد في تخطيط برنامج لصياغة مشروع بالنسبة أو بالقياس إلى عمليات التحليل التي استخدمت . وانتهى معهد التطوير الاقتصادي Economic Development institute - التابع للبنك الدولي - بتصميم هذا البرنامج كما يلي :



وكما يتضح من دراسة البرنامج - أنه يعتمد على مجموعة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية - وهي المعروفة بالمفاهيم الأساسية *Bsic Concepts* ، التي على أساسها يتم الموافقة على اختبارات اقتصادية معينة ، أهمها تحليل الفائدة / النفقات ، وهي التي تمكن من تحقيق تعظيم الحد الأقصى للفائدة ، وذلك مع مراعاة أربعة اعتبارات عند تطبيق تحليل الفائدة / التكاليف في تقييم المشروع واتخاذ القرار :

# أهمية تحديد الفوائد / النفقات التي يجب شمولها .

# الكيفية التي سيتم بها تقييم تلك الفوائد / النفقات .

# تحديد معدل الفائدة الذي يجب أن يستخدم في الخصم .

# ماهية التقييدات / الحدود ؟

وبتحليل عناصر البرنامج ... أمكن تحديد المفاهيم الأساسية التالية :

أولاً : التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية :

- *Private Cost And Social Cost* -

والمقصود بالتكلفة الاجتماعية للمشروع ، هي الجزء من الأداء الاجتماعي العام الذي يستهلكه المشروع الخاص كجزء من العناصر الإنتاجية المساعدة ، وتمثل الاستخدامات الخاصة للبنية الأساسية العامة ، بعد تحديد قيمتها الموازية في العملية الإنتاجية - بالتكلفة الاجتماعية . ومن المفروض أن تضاف إلى قيمة التكلفة الخاصة في تحديد عناصر التكلفة الإجمالية للمشروع .

ثانياً : النفقات الهامشية / نفقات الزيادة / النفقات الإضافية -

- Marginal Cost / Incremental Cost / Additional Cost -

وهي النفقات المتولدة عند زيادة أو توسيع النشاط الإنتاجي أو الاقتصادي للمشروع ، وهي زيادة تنتج عن زيادة إنتاج البضائع ، كما أنها تنتج عن زيادة حجم المشروع - وهذه التكلفة قد تكون تكلفة إنتاجية أو خدمية ، مرتبطة بالنشاط العام للمشروع .

ثالثاً : نفقات الفرصة - Opportunity Cost -

بدأ التعرف على نفقة الفرصة في القرن التاسع عشر ، عندما فرضت الحكومة الإنجليزية قيوداً على استيراد الحبوب بفرضها قانون الحبوب - The corn laws - فبدأت أسعار الحبوب في الارتفاع ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار إيجارات الأرض الزراعية .

وقد أثارت ارتفاعات الإيجارات مناقشات حول أحقية أصحاب الأراضي في ارتفاع الإيجار - وقد حسم الاقتصادي « دافيد ريكاردو - David Ricardo » - هذه المناقشة بقوله : إن أصحاب الأراضي كانت لهم فرصة سابقة في استعمال أراضيهم ، في استعمالات أكثر نفعاً ، وهكذا حرموا عن الدخل المرتفع من الاستعمالات المتغيرة لأراضيهم ، ونتيجة المحافظة على استعمال الأرض في إنتاج الحبوب الغذائية يجب تعويضهم عن الفرص السابقة لاستعمال الأرض لأغراض معوضة لهم - وكانت هذه هي بدايات ظهور تكلفة الفرصة ، وكان ذلك المفهوم الأكثر أهمية في تحليل الفائدة / النفقات .

ويستعمل الآن المفهوم الذي تبناه ريكاردو في تحقيق وتقييم قيمة استعمال الموارد النادرة ، ذات الاستعمال المتغير . ويفيد هذا المفهوم في تحديد الاستخدامات للموارد التي تحقق الحد الأقصى من الأرباح ، وعند اختيار المشروعات المبنية على تحليل

الفائدة / النفقات فيجب مراعاة فرص المكاسب الكبرى المتغيرة أو المتناوبة ، والمكاسب الصافية المتاحة ، كما أن مفهوم نفقات الفرصة يفيد في تقرير ومتابعة الإجراءات في المجال الاجتماعي ، وليس فقط في مجالات الاستثمار .

رابعاً : الفوائد ( الفوائد الاجتماعية - والفوائد الخاصة )

*Benefit ( Private and Social Benefits )*

خامساً : عند تقييم المشروع ... فإن المداخل أو الطاقات والإجراءات أو المخارج تعكس البيئة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي .

*Inputs and Outputs must reflect the Social and economic environment .*

عند إجراء التقييم بين المشروعات باختلاف مواقعها - سوف يكون معدل الاختلاف بين التقييم الاجتماعي والتقييم الخاص للفوائد شرطاً جوهرياً لتحديد ثقل المجتمع الذي تنتمي إليه الفوائد .

سادساً : الفوائد غير المادية - *Intangibles* -

ويعتبر مفهوم الفوائد غير الملموسة من المفاهيم ذات الدلالات الخاصة في تحليل الفائدة / النفقات .

سابعاً : معدل التخفيض ومعدل الفائدة

- *Interest Rate and Discount Rate* -

عندما تنخفض الفوائد والنفقات للمشروع على مراحل زمنية .. يكون من الضروري وجود معدلات للتخفيض في حالة الاستهلاك ، والزيادة في حالة التسويق ، وهو المعدل المعروف بمعدل التضمين ، وفيه تصبح القيمة المستقبلية لمبلغ ١٠٠ دولار تعدل ١٠٥ دولار بعد سنة بمعدل ٥٪ فائدة ، وأن القيمة الحالية بمبلغ ١٠٠ دولار مستقبلة هي ٩٥,٢٠ دولار بمعدل تفاضل وقت / الفائدة بنسبة ٥٪  $( \frac{100 \times 100}{105} = \frac{10000}{105} )$  . ( ٩٥,٢٠ = دولار )

وبذلك يجب أن يعكس معدل التخفيض التمييز الذي يجذب المجتمع إلى أي من الإستهلاكين : الحالي - أو المستقبلي - وأن يراعي :

# في حالة تقييم الاستهلاك الحالي بشكل مرتفع جداً .. فإن الفوائد المستقبلية سوف يتم تخفيضها بشدة .

# وفي حالة ثبوت معدلات الاستهلاك الحالية والمستقبلية في مجتمع ( ما ) .. فإن الفوائد سوف تخفض بشكل واضح .

# وتكون الفوارق واضحة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي ، لاحتواء الأخير على قيمة التضحية الحالية ، وذلك في صورة استثمارات ليدخل المستقبلي .

ويستعمل معدل التخفيض بناءً على ذلك في تحليل النفقات / الفائدة ليساوي الفوائد المستقبلية المنخفضة للقيمة الحالية ، بالتكاليف الحالية ، حيث إن التضحيات / النفقات قد نتجت حالياً ، وعلى ذلك .. فإن الفائدة يجب أن تصل إلى المستوى الحالي بواسطة طريقة معدل التخفيض .

ثامناً : المعدل الاجتماعي للتخفيض -  $SRD$  - معدل تفضيل الوقت الاجتماعي .

*Social Rate of Discount / (SRD) Social Time*

وعند هذا المعدل يكون الوزن - أو الثقل في إجمالي الاستهلاك ، مرتبطاً بعامل الزمن من حيث الزيادة أو النقص ، وهو يمثل القرار الاجتماعي الجماعي للاستهلاك الحالي .

والمشكلة الرئيسية التي تنشأ عن تلك الحالة هي : هل معدل فائدة محدد للسوق ، يكفي ليعين قرار المجتمع ، حتى في حالة اقتراض توظيف كامل للسوق الرئيسي Capital market ؟ .

ومن المعتقد أيضاً - أن تفضيل أو تمييز الوقت الإجتماعي Social Time يعتبر ذات ثقلاً أكبر للمستقبل من تفصيل أو تمييز الوقت الخاص private time ، ويعتبر ذلك أهم المؤشرات التي تحدد أهمية توجيه موارد المجتمع بين الاستهلاك والاستثمار .

تاسعاً : معدل نفقات الفرصة الاجتماعية - أو معدل النفقات الاجتماعية للفرصة - ونفقات الفرصة لرأس المال .

### *Social Opportunity-Cost Rate Opportunity-Cost of Capital*

وهو المعدل الذي يقيس نفقات الوقت في تثمين المشروعات ، التي تتعلق باتخاذ قرار استثماري فيها ، دون المشروعات الأخرى ، سواء أكانت مشروعات خاصة أم عامة ، وهو مبني على أساس توجيه الموارد للاستثمار في مشروع معين ، وهذا يفترض احتياج مشروع آخر لنفس الموارد ، ولكن لم توجه للإستثمار في المشروع الآخر . ولهذا - يجب في تحليل الفائدة / النفقات مراعاة معدل نفقات الفرصة الاجتماعية للتنزيل أو التخفيض .

عاشراً : أسعار الظل / الأسعار المحاسبية

### *Shadow Prices / Accounting Prices*

قد يكون هيكل السوق الحالي غير متكامل ، ويؤدي ذلك إلى انعكاس بعض الموارد بشكل غير دقيق ، ويظهر ذلك - في عدم دقة تحديد سعر العملات الأجنبية ؛ حيث إن المعدل أو السعر الرسمي للمبادلة أقل كثيراً بالمقارنة بما يتم في الأسواق غير الرسمية للمبادلة ، وعلى ذلك يكون هناك تباين بين السعر الرسمي والسعر في السوق .

وعلى هذا .. يجب تحت هذه الظروف أخذ ذلك السعر - في الإعتبار - الذي يجب أن يؤخذ في حساب نفقات وفوائد المشروعات .

ويطلق اسم سعر الظل على سعر السوق المرتفع للعملة الأجنبية المبني على العرض

والطلب ، بالمقارنة بالسعر الرسمي للمبادلة للعملات الأجنبية ، وقد يكون استعمال سعر  
الظل لتشجيع بدائل الإستيراد أو التصدير ، ولعدم تشجيع النفقات التي يشملها التبادل  
الأجنبي .

وفي حالة اقتصاديات العمل الزائد in a Labour surplus economy بأن العمل  
غير الماهر unskilled Labour لا يجب أن يكون له سعر مؤسس على إنتاجية الهامش ،  
ولا يجب - مع كل ذلك - أن يكون سعر السوق للعامل غير الماهر مساوياً للصفر - ويؤكد  
الاقتصاديون بأن سعر الظل للعمالة لا بد أن يكون صفرأ . وبناء على ذلك .. فإن  
مشروعات العمل الكبيرة لا بد أن تكون في صالح ميزان اقتصاد العمل الزائد .

إحدى عشر : الأفق الزمني - *Time Horizon* -

عند حساب النفقات والتكاليف للمشروع ... يدخل عنصر هام : طول وقت المشروع  
The Life - Span of the Project فطول الوقت وقصره له عدة اختلافات في التأثير  
على علمية إتخاذ القرار ، وعلى هذا .. فإن مدى أو أفق الوقت وظيفية أو دالة تستعمل  
في معدل التخفيض .

اثني عشر : اختيار المشروع والتخطيط القومي

- *Project Choice and National Planning* -

المشروع الخاص - بالنسبة لدوائر التخطيط القومية - أنه جزء من البرنامج العام  
لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعلى ذلك تقع على مسئولية الدوائر  
التي تمنح تراخيص النشاط للمشروعات التأكد من هذا العامل .

والهدف الرئيسي من تحليل الفائدة / النفقات الاجتماعية في اختيار المشروع هو  
مواجهة المشروع لمجموعات ثابتة من الأهداف المتعلقة بالسياسة القومية ؛ فتفضيل  
مشروع عن آخر ، يجب أن يكون على أسس ثابتة من حيث تأثيره القومي الكلي ، وهذا  
التأثير الكلي يجب أن يقيم من خلال شروط محددة وملائمة .

وإن تفادي حدوث التضاد بين اختيار المشروع والتخطيط القومي يعتبر واحداً من الأهداف الرئيسية لعمل التحليل المالي والاقتصادي ، الذي يحدث التنسيق مع أهداف المشروع والمتطلبات القومية في العناصر التالية :

- التوظيف .
- الإيراد .
- الاستهلاك .
- توفير العملات الأجنبية .
- توزيع الدخل .
- العلاقة التجارية الخارجية .
- المراعاة العامة للأفراد .

وتصبح عملية تطبيق الشروط القومية على أهداف المشروعات أكثر تعقيداً نتيجة حدوث اختلافات متباينة بين الأهداف الخاصة والقومية ، وذلك نتيجة أن الدولة هي خليط من المجموعات المختلفة ، نواهتمامات مختلفة أيضاً ، وبذلك يصبح دور التحليل المالي والاقتصادي أكثر أهمية .

وتؤدي الاختيارات المناسبة لأسعار الفائدة دوراً مهماً في تحقيق الفوائد الاجتماعية المستقبلية ، حيث تعكس التلائم الخاص بين الاهتمامات القومية والفوائد للأجيال المختلفة ، وذلك من خلال :

# بالنسبة للشركات التجارية تعني أسعار الفائدة - أنها الأسعار التي يمكن عندها أن تقرض ، أو تقترض رؤوس الأموال .

# بالنسبة للمخطط تعني أسعار الفائدة - كطريقة لتوزيع النسبة المتعلقة بالفوائد والتنفقات في الفترات المختلفة من الزمن بين الأجيال المختلفة ، كلما أمكن ذلك . وعلى هذا الأساس .. يقارن فوائد الخطة بالفوائد المستقبلية .

وتصبح أهمية نظرية تحليل النفقات والفوائد الاجتماعية - في إحداث ترتيب للمشاكل المعقدة لتخطيط المشروع ، وذلك من وجهة نظر كل من المشروع الخاص ، والمخطط القومي .

### ثلاث عشر : القياسات القومية - National Parameters -

القياسات القومية هي بمثابة طرق تقييم تأثيرات المشروعات على الأهداف القومية ومنها :

- أثر المشروع على التوظيف ومدفوعات الأجر .
- العلاقة بين الاستهلاك - والإدخار من فاتورة الأجر المدفوع .
- درجة احتياجات المشروع من العمالة : ماهرة - دون الماهرة - معرفة درجة التجميع بين العطلين .

وعلى هذا الأساس .. فالتحليل الخاص بالفائدة والنفقات الاجتماعية يجب أن يوفر احتياجات القياسات القومية ، وذلك بتوفير البيانات التالية :

# يجب أن يحتوي على تحليل للأسعار ، التي تكون ملائمة للحسابات القومية ، وتظهر أسعار الظل وكأنها معارضة لأسعار السوق .

# يجب أن يقوم بالتعويض المطلق عن Ad-Hoc لاتخاذ القرار ، على أن يكون تقييم المشروع قادراً على أن يعلل عملياً مدى ملائمة أهداف المشروع من ناحية :

- نسبة أسعار الفائدة .
- عادات الاستهلاك .
- نسبة الأرباح .
- متحصلات العملات الأجنبية .

ويفيد تحليل الفائدة والنفقات الاجتماعية في توفير إطار عمل منطقي لاختيار المشروع باستعمال الأهداف القومية ، والقيم المختلفة للمشروع . ويتم الحكم على المشروعات نتيجة تأثيرها الدقيق على الاقتصاد القومي .

أخيراً : مناهج صياغة المشروعات - *Project Formulation* -

تفيد التحليلات السابقة ، واستخدام القياسات الخاصة بالمشروع ، والقياسات القومية - لتحديد العلاقة بين أهداف المشروع وطرق الإنتاج المخططة من ناحية ، والأهداف القومية للتنمية من ناحية أخرى - في تصميم الأطر العامة لصياغة المشروعات .

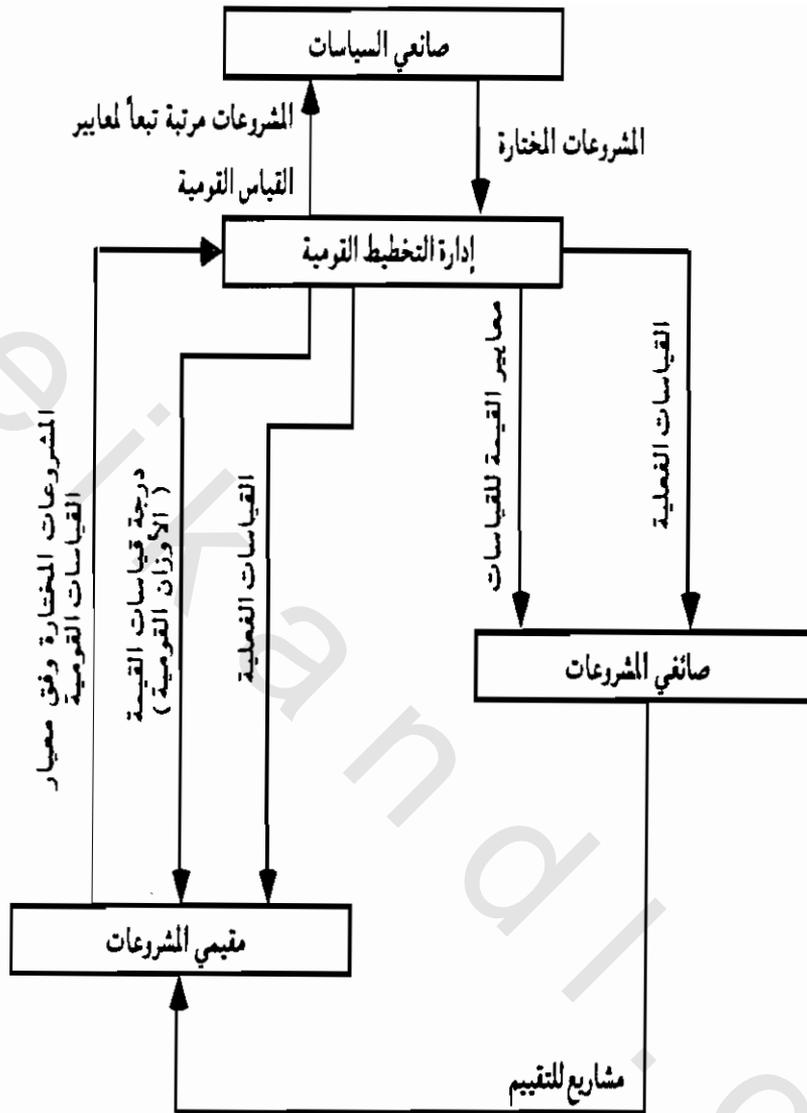
وصياغة المشروعات ليست أنماطاً جاهزة - أو نماذج ثابتة داخل إدراك القائم على صياغة المشروعات ، ولكنها علاقة ثلاثية الأطراف في الأساس بين :

أ - المنظمين للمشروعات .

ب - صانعي السياسات .

ج - مقيمي المشروعات .

تنتهي بمجموعة من النتائج التفصيلية والمحددة ، التي يبنى على أساسها صانعو المشروعات الأطر العامة للمشروع ، وكذلك إعادة صياغة الأهداف الخاصة للتوائم مع الأهداف القومية للدولة ، واعتماداً على هذه العناصر .. يمكن عرض إطار يكون من أربع وحدات لصياغة المشروعات .



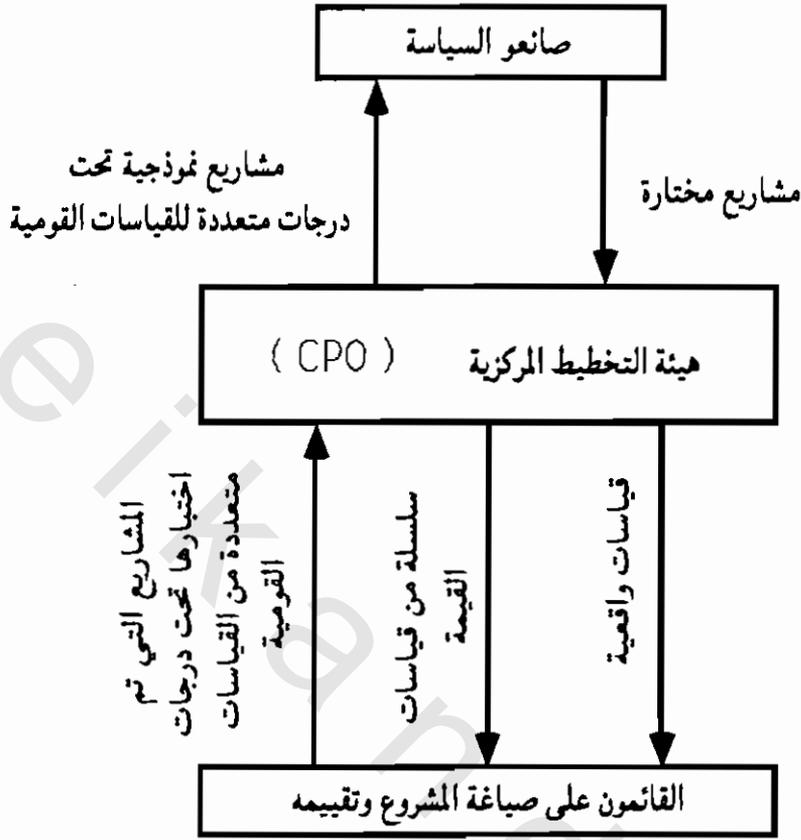
شكل (٢-١) إطار صياغة مشروع ،  
 أربع وحدات للصياغة والتقييم والتخطيط

والقياسات القومية الواقعية هي خواص أساسية لنموذج التنمية للدولة ، وهي في احتياج مستمر ؛ للإضافة بفحص كامل لخطط تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد بصفة دائمة . ويؤدي هذا الدور هيئة مركزية للتخطيط (CPO) Central Planners Organization ، تستطيع لدى طويل تزويد خصائص المشروعات والقائمين على تقييمه بمعايير القياسات القومية ، التي يتم إختبارها بواسطة صانعي السياسات الاقتصادية ، على أن يقوم مقيمو المشروعات بتطبيق تحليل الحساسية على المشروعات ، على أساس معايير التقييم للأوزان ( والقيم ) القومية ، والمسئولية المبدئية لهيئة المخططين المركزيين ( CPO ) هي أن تقوم بإجراء شرح وتفسير الاستنتاجات لصانعي القرار الاقتصادي والسياسي ، باختيار مشروع معين ، وذلك في حدود القيم الناتجة عن القياسات .

ومن الصعب معالجة عملية التقييم والصيغة بشكل منفصل ، حيث تحتوي الصياغة على بعض عناصر التقييم ، كما أنها عامل تكيف بين عنصرى الزمن ، والمال . وعلى ذلك .. فإن فكرة عمل كثير من الصياغات الكاملة للمشروعات بشكل متتابع ، على ضوء نتائج التقييمات النسبية لا تعتبر - عملية .

وعلى هذا .. فإن معالجة عملية الصياغة والتقييم ، يجب أن تقوم على أساس أنهما وحدتين ، يندمج نشاطهما في عملية اختيار المشروع وتصميم صياغته .

وعلى هذا التحليل .. يمكن تصميم إطار آخر - أكثر ملاءمة بين الأهداف الخاصة للمشروع والأهداف القومية لكيفية التقييم وصياغة المشروع :



شكل ( ١-٣ ) : إطار صياغة مشروع  
 « ثلاث وحدات خاصة بالصياغة ، والتقييم ، والتخطيط »

## الجزء الثاني

### دورة صياغة المشروع

#### في البنك الدولي (\*)

يمنح البنك الدولي القروض للحكومات ، والمؤسسات التي تضمنها حكوماتها ، ويتم ذلك بأن يتقدم المستعيرون بمشروعاتهم للبنك ، الذي يقوم من جهته بدراسة هذه المشروعات ، وإقرارها وفق برامج محددة لتقييم وصياغة المشروعات - يمكن استعراضها - كما يلي :

#### أولاً : التعرف على المشروعات Identification

تبدأ رحلة المشروع داخل إدارات البنك الدولي بالتعرف على المشروع ، من حيث مدى أولوياته القومية من وجهة نظر البنك ، وفق خصائص الإقراض من البنك التالي :

# المستعيرون Borrowers من البنك : الحكومات ، أو الوكالات العامة والمشاركة ، هيئة خاصة أو شركات بضمان الحكومة - وقروض International Development Association (IDA) - تتم فقط للحكومات.

# معدلات الفائدة للبنك The Bank at an interest rate - عادة ٧,٩ ٪ - ويتم تعديل المعدل في أوقات معلومة بالنسبة لقيمة القرض ، وفترة السماح تصل إلى ٢٠ عام بالنسبة لقروض ( IDA ) ، وبعمولة تتراوح بين  $\frac{3}{4}$  ٪ : ١ ٪ سنوياً .

# بالإضافة إلى ( IDA ) توجد هيئة International Finance Corporation (IFC) - وتعتبر هيئة شريكة في عمليات التمويل مع البنك الدولي . غير أن

(\*) Finance and Development, A Quarterly Publication of The International Monetary Fund and The World Bank ( Dec. 78 / Vol. 15 / No. 4 ) .

قروضها توجه إلى عمليات التنمية الاقتصادية ، والترويج لها عن طريق نمو إنتاجية المؤسسات الخاصة في البلدان النامية - وبذرة المشروع داخل ( IFC ) تختلف عن دورته داخل ( IDA ) .

وقد كانت عمليات التعرف على المشروعات في السنوات الثلاث تتم للاستجابة للعروض التي تقدم بواسطة الحكومات والمستعيرين ، وبطريق أخرى .. يتم للاستجابة لمشروع معين ( Ad Hoc ) - وكان ذلك بتشجيع ومساعدة البلدان لتطوير خططها الإنمائية ، من خلال التحاليل الاقتصادية والقطاعية - Economic and Sector analyses - التي ينفذها البنك ، وتكون بمثابة إطار عمل لتقييم السياسات والمشاكل القطاعية والقومية ، وتفيد أيضاً - هذه التحليلات بالتنمية وتقدير « صلاحية القرض - Creditor Thiness - » .

وبالإضافة لذلك .. يؤدي التحليل الاقتصادي بتكوين العناصر الأساسية للتفاوض المستمر بين البنك والدولة للإنفاق على استراتيجية تطوير ، ملائمة للاقتصاد وقطاعاته الرئيسية بما فيها السياسات الاقتصادية والمالية . وأحياناً كثيرة تصل إلى شكل إحداث تغييرات دستورية للنظم الاقتصادية .

بهذا .. تستطيع إدارة البنك الدولي التعرف على المشروع ، وتقرر صلاحيته في أنه مناسب لدعم خطط تنمية ملائمة ، ومطابقة ويحقق الأهداف . وأن كلام من الحكومة والبنك يعتبران المشروع مناسباً ، ويجب أن تحقق هذه الأهداف في الانطباع الأول - Prima Facie - اختبار الجدى . وعندما يتم التعرف على المشروع يتم إدماجه في برنامج إقراض متعدد السنوات .

## ثانياً : الإعداد للمشروع - Preparation -

بعد أن يتم إدماج المشروع في برنامج إقراض .. يستمر التعاون بفترة ، تكون عادة من عام إلى عامين ، يتم خلالها إعداد خطاب لكل مشروع ، شارحاً أهدافه للتعرف على برامجه الرئيسية ، وجدول أعماله المستقبلية .

ومن الصعب التعميم فيما يتعلق بإعداد المشروعات وتطورها ؛ لأنه يتوقف على طبيعة المشروع ، وخبرة ومقدرة المستفيد ، ومصادر التمويل المتاحة والإعداد ، والعلاقة بين البنك والحكومة ، والجهات الأخرى التي قد تكون ساهمت في المشروع .

ويمكن أن تتسع المعونات والمساعدات المالية والفنية ؛ لإعداد المشروع ، من أكثر من جهة :

# منظمة الأغذية والزراعة – (FAO) Food and Agriculture Organization .

# منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة  
United Nations Educational, Scientific & Cultural Organization  
(UNESCO)

# منظمة الصحة العالمية – (WHO) World Health Organization .

# منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي  
United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).

ويجب أن تغطي عملية الإعداد جميع المتطلبات الفنية ، والتنظيمية ، والاقتصادية ، والشروط المالية الضرورية لإنجاز أهداف المشروع .

## ثالثاً : تقييم المشروع Appraisal

عندما تقدم دراسات الإعداد للمشروع من الاكتمال ، ويدرج المشروع في قائمة التقييم ، وعملية التقييم هي المحصلة التي يتم التدخل فيها من قبل البنك ، وتعتبر هذه المرحلة - هي أكثر المراحل دقة في حياة المشروع داخل البنك ، حيث إن التقييم هي المسئولية الوحيدة والأكثر تعقيداً في وظيفة البنك . وتحتوي عملية التقييم على أربع عمليات جزئية ، هي :

### # العملية الفنية Technical

في هذه العملية .. يقدم البنك ضماناً بأن المشروع قد تم تصميمه من الناحية الفنية بشكل متكامل ، وأن العمليات الهندسية له شاملة وملائمة ومقبولة من الوجة المستهدفة ، وكذلك متناسقة مع الأهداف الأخرى .

وتقوم بعثة التقييم التابعة للبنك بإجراء الفحوصات الكافية لعمليات التغيير والتناوبات المختلفة ، أخذة في الاعتبار الطول المقترحة والنتائج المتوقعة - ويختص التصميم التكنولوجي بما يلي :

- التسهيلات الخاصة بالموقع .
- التكنولوجيا المنتظر استخدامها ، ومنها أنواع المعدات - الآلات - الطرق الفنية - وملائمتها مع الخصائص التكنولوجية المحلية .
- جداول الأعداد .
- فحص وتقدير النفقات الهندسية ، وكذلك المعلومات التي تأسس عليها التقدير .
- البدائل المختلفة للطوارئ الطبيعية وأسعارها المختلفة .
- فحص الإجراءات التي تتم على أساس الحصول على الخدمات الفنية والمعمارية والهندسية .

- تقدير تسهيلات تشغيل المشروع ، والخدمات المتاحة والمواد الخام ، وكذلك  
المدخل الأخرى للمشروع .

#### # مبنى المؤسسة *Institution building*

ويعتبر الاصطلاح المستخدم في إدارة البنك المعروف « بمبنى التأسيس - أو مبنى  
المؤسسة *Institution building* » - أصبح الهدف الرئيسي لقرض البنك - وعلى هذا  
.. تصبح التحويلات المالية ، وتكوين التسهيلات الطبيعية أقل أهمية على المدى الطويل  
من خلق « المكان أو المحل الخاص بالمشروع *Institution* » - وبمعنى ذلك - أنه لا يغطي  
نقط ذاتية الإقراض - وأنظمتها ، وإدارتها وسياساتها ، بل يغطي كل ملايسات  
واستعدادات الحكومة ، والظروف البيئية التي ستعمل فيها المؤسسة .

فالتقييم التأسيسي أو التنظيمي يجب أن يشمل عديداً من الجوانب ، وهي فيما إذا  
كانت الشخصية المعنوية منظمة بطريقة مناسبة ، وأن إدارتها مناسبة للعمل ، وأن  
الإمكانات العملية قد تم استغلالها بفاعلية ، وأن التغييرات السياسية تساعد المشروع  
على تحقيق أهدافه .

#### # التحليلات الاقتصادية *Economic*

تفيد تحليلات النفقات - الفائدة في وضع التصميمات المتغيرة للمشروع ، والتي  
تساعد في اختيار المشروعات التي تشارك في أهداف التنمية ، ويتم هذا التحليل عادة  
في أطوار متتابعة أثناء الإعداد للمشروع - وإن كانت مرحلة التقييم هي التي يتم فيها  
الفحص والتقدير الذاتي .

ويعمل التقييم الاقتصادي على دراسة المشروع في الوضع القطاعي ، ويتم فحص  
برنامج الاستثمار للمشروع ومدى ترابطه مع النظم القطاعية والسياسات المقدمة . وعلى  
سبيل المثال :

- ففي النقل - *In Transportation* - يأخذ كل تقييم في الاعتبار نظام النقل ككل ، ويفحص مدى مشاركته في التطوير الاقتصادي للدولة .

- والزراعة - *In Agriculture* - التي تعتبر أكثر تشكياً ونوعياً ، وتشارك إلى حد كبير في تنمية النشاط الاقتصادي للدولة ، ورغم ذلك .. فإنه من الصعب صياغة استراتيجية كاملة للقطاع ، إلا أن هناك اهتماماً كبيراً للمسائل القطاعية ، مثل : حيازة الأرض - الضريبة الحكومية - التسعيرة - والسياسات المالية - وفوائد الخدمات العامة .

وتعرض المشاريع لتحليل دقيق خاص بفوائدها ونفقاتها المؤثرة على الدولة ، والقيمة التي تم التوصل إليها كمعدل عائد اقتصادي . وتستعمل أسعار الظل في التحليل ، عندما لا تعكس القيم الاقتصادية الحقيقية للنفقات / الفوائد أسعار السوق ، كنتيجة للتشوهات المتعددة ، مثل : قيود التجارة والضرائب ، والإعانات المالية ، وتستخدم بصفة مستمرة تعديلات سعر الظل في سعر المقايضة ، ونفقات العمل .

ويراعى بصفة أساسية توزيع فوائد المشروع والأسعار الاجتماعية ، حتى تعطي وزناً خاصاً في تحليل الفائدة / النفقات لأهداف الحكومة ، وذلك بغرض توزيع فوائده الدخل ، والإيرادات العامة الإضافية التي تمر بالمرحلة التجريبية .

وحيث إن التقديرات للنفقات / الفوائد المستقبلية تكون معرضة للهوامش الضرورية للخطأ .. فغالباً ما يتم تحليل الحساسية كسعر العائد للمتغيرات في بعض أقسام الاستهلاك الرئيسية ، بالإضافة إلى تحليل احتمال المخاطرة .

وعلى هذا .. فإنه دائماً ما يهدف التحليل الاقتصادي سواء الكمي أو النوعي بتقدير المشاركة والمساهمة للمشروع في هدف نمو وتطوير البلد . وسوف يظل هذا شاهداً أو معياراً رئيسياً لاختيار المشروع وتقييمه .

## # التحليل المالي *Financil*

للتحليل المالي أهداف متعددة - وأحد تلك الأهداف هو التأكد من أن هناك اعتمادات كافية ، لتغطي نفقات الإعداد للمشروع - "Sufficient funds to cover the costs of implemning" - وعادة لا يقرض البنك كل نفقات المشروع ، ولكنه يمول - ويصفة خاصة - نفقات المقايضة - العملة الأجنبية ، ويتوقع من المقترض ، أو من الحكومة أن تفي بالنفقات المحلية .

وبالإضافة إلى ذلك هناك .. ممولون مشاركون آخرون مثل :

- اعتماد التنمية الأوربية The European Development Fund .
- الهيئات العربية المتعددة The Several Arab Funds .
- بنوك التنمية الإقليمية The regional development Banks .
- البنوك التجارية Commercial Banks .

وفي حالات كثيرة .. يتم تقييم المشروعات من قبل البنك الدولي ؛ ولذلك يوجد شكل خاص للتقييم ، يحقق ضمان أن خطة التمويل تسمح بإتاحة الاعتمادات لجدولة المشروع .

وعندما يكون الاعتماد ممولاً بواسطة حكومة ، من المعروف أن لديها صعوبات في العمل على رفع دخلها المحلي ، فقد يقترح القيام ببعض الترتيبات مثل الرقابة على الاعتماد النوري - revolving Fund or The earnar Using of Tax Proceeds .

ومن المواضيع المتعلقة بالتقييم المالي أيضاً ، تلك المتعلقة بقابلية الحياة المالية - Financial Viability - : هل رأس المال كاف للتشغيل ؟ هل سيكون قادر على أن يخلق رؤوس أموال من الموارد المحلية للحصول على دخل معقول على أصولها ، ويؤدي إلى المساهمة والمشاركة المرضية لمتطلبات رأس المال المستقبلي ؟ .

وتتم عملية مراجعة وفحص ماليات المؤسسة من خلال استنتاجات الميزانية ، وبيانات الدخل ، والتدفق المالي . وعندما تكون الحسابات غير كافية أو مناسبة .. فقد يتم تأسيس حساب مالي بالمساعدة الفنية الذي يقوم القرض بتمويلها .

ويلقى الفحص المالي الضوء على الحاجة لضبط وتعديل مستوى وتكوين الأسعار المكلفة بها المؤسسة ، كما يختص التقييم المالي بتحصيل الاستثمار ونفقات التشغيل من المستفيدين من المشروع ، ويراعى نظام الاسترداد الحالي وضع دخل المستفيدين والمشاكل العملية ، مثل : مصاعب الإدارة بنظام خاص من المسئوليات . ويمكن استرداد النفقات بطرق متنوعة ، خاصة في طرق توزيع الاستفادة من المشروع ، ولكن من الصعب الاتفاق على طرق استرداد معينة ، ويمثل ذلك واحداً من أصعب مظاهر التقييم والمفاوضات .

ولكى يضمن البنك الاستعمال الفعال لرأس المال .. فهناك اعتقاد بأن نفقات الفائدة للمستفيدين الأساسيين يجب أن تعكس - بصفة عامة - نفقات الفرصة للنقود في الاقتصاد ، وغالباً ما تمنح نسب الفوائد ، ولكن غالباً ما يفوق معدل التضخم معدل الفائدة .

ويتبع أحياناً في البلاد ذات عائق التضخم السريع - نظام الأسعار أو المعدلات المفهرسة - System of Indexed rates - كما هو الحال في إستعادة النفقات ؛ فإن المستوى الملائم من معدلات الفائدة قد تكون مسألة مستمرة .

وتقوم بعثة التقييم بإعداد تقرير يقدم ما قد وجدته ، وتوحي بعمل النصوص والشروط الخاصة بالقرض ، ويتم تسويد هذا التقرير ثم إعادة مراجعته بدقة ، وذلك قبل أن يوافق عليه بواسطة الإدارة عن طريق المفاوضات مع المقرض .

ونتيجة تدخل البنك في التعرف والإعداد والتقييم للمشروع .. فنادرأ ما تكون النتيجة رفض المشروع ، ولكن قد تم تعديله تعديلاً شاملاً ، أو إعادة تصحيحه أثناء هذه العملية لتصحيح الخلل ، حتى لا يرفض المشروع .

## رابعاً : المفاوضات - والهيئة الممثلة

### *Negotiations, Board Presentation*

تعتبر المفاوضات المرحلة التي يجتهد فيها كل من البنك والمستعير في الموافقة على المقاييس الضرورية التي تؤدي إلى نجاح المشروع ، وتحول هذه الاتفاقات إلى التزامات قانونية تسجل في سجل القرض .

## خامساً : الإشراف والتطبيق

### *Implementation and Supervision*

إن البنك مطالب عن طريق بنود الاتفاق بأن يقوم بعمل الترتيبات التي تضمن ، وتؤكد بأن خطوات وعمليات أي قرض تستعمل في الأغراض التي خصص من أجلها القرض ، والهدف الأساسي من الإشراف هو ضمان تحقيق أهداف المشروع ، وتعامل مع المشاكل التي تنشأ في التنفيذ ، ويتم فحص مستندات الإشراف سنوياً للتعرف على المشاكل الرئيسية في التنفيذ ، والتوجيه بعمل المتغيرات المناسبة في سياسات البنك وإجراءاته .

ويتم الإشراف بطرق متعددة ، منها :

- التوصل في المفاوضات إلى جدول خاص بتقارير التقدم ، لكي يتم تسليمه بواسطة المستعير ، وتغطي هذه التقارير التنفيذ الطبيعي للمشروع وتكاليفه ، والهيكل المالي للعائد ، والمعلومات المتعلقة بتطور فوائد المشروع .
- ويتم فحص تقارير التقدم في الرئاسة العامة ، ويتم التعامل مع المشاكل السطحية بالمراسلة ، أو أثناء تواجد البعثة التي ترسل لكل مشروع .
- وهناك عنصر مهم للإشراف على المشروع ، يتعلق بالإمداد بالبضائع والأعمال التي تمول بمقتضى هذا القرض .

- ويتم تنفيذ التدابير طبقاً للشروط والإرشادات ، التي تتضمنها كل اتفاقية قرض ، والتي تكون مخصصة لكل قرض بطريقة فعالة واقتصادية .
- ويمكن التوصل إلى الأهداف في معظم الحالات ، من خلال لجنة عطاءات دولية متاحة للمقاولون ، نوى التأهيل المهني من جميع الدول الأعضاء في البنك .
- ومن أجل الاستفادة من المقدرات المحلية .. فهناك تفضيل من نوع ما للممولين المحليين ، وتحت شروط معينة ، وقد تكون العطاءات المحلية أكثر اقتصاداً وفعالية في بعض المشاريع ، حيث تكون الأعمال صغيرة بالنسبة للعطاءات الدولية .
- والمسئول عن إعداد المواصفات ووثائق العطاء هو المستعير ، وليس البنك ، ومنها عطاءات التقييم . وعلى البنك أن يتأكد من صحة أداء المستعير ، وأنه يتبع الخطوط الإرشادية .

### سادساً : التقييم - Evaluation -

جميع البنوك الممولة للمشروع معرضة لما يسمى - Expost audit - وهو الفحص المسبق للحساب ، وهذا الفحص مسئولية إدارة تقييم المشروع ( OED ) - Operations Evaluation Department ، التي تعتبر مستقلة تماماً عن موظفي التشغيل في البنك ، وتقوم بعمل التقارير مباشرة للمديرين التنفيذيين والرئيس ، وذلك من خلال المدير العام الذي يتم تعيينه بواسطة المديرين التنفيذيين .

أما عن الخطوة النهائية في الإشراف ، وهي إعداد تقرير كامل بواسطة الموظفين المتخصصين عن كل مشروع .. فهي توضع في نهاية كل فترة دفع ، ويتم مراجعة كل تقرير بواسطة OED - والتي تقوم بدورها بإعداد تقرير فحص منفصل ، ويرسل عادة

كل من التقريرين إلى المديرين التنفيذيين ، ويعتمد الفحص على مراجعة كل المواد المتعلقة بالمشروع ، ولكن إذا اقتضت الضرورة .. فسوف تقوم هيئة الفحص بعمل فحص ميداني ، كامل مثل التقييم الأصلي ، ويطلب من المقترض أن يتصل بهيئة OED ، وأن يعد تقريره الخاص الكامل . ويقوم البنك بتشجيع المقترضين بعمل نظام تقييم لمراجعة جميع تطور مشروعاتهم .

ويعمل كل فحص وكل تقرير كامل على إعادة تقدير المعدل الاقتصادي ، على أساس نفقات التنفيذ الفعلية والعلامات الحديثة والفوائد المتوقعة . ولكن لا يمكن اعتبار هذا وكأنه قرار أو حكم نهائي على نجاح أو فشل المشروع ، الذي تمتد حياته الاقتصادية بعد أو خلف فترة المدفوعات .

والتقرير السنوي الذي تعده OED يراجع جميع فحوص الحسابات .